العدد (1891) السنة الثامنة - الجمعة (27) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بينما يساور الجميع القلق من الانسحاب .. الجنود يواصلون التدريب

تفجيرات الأربعاء تثير الجدل حول جاهزية القوات العراقية

• مراقبون: العراقيون يتولون الامن منذ حزيران ٢٠٠٩ •

متابعة/ المدى

تفجيرات الأربعاء، والتي استهدفت عدداً من مراكز الشرطة في هجمات منسقة للقاعدة، فتحت الباب مجددا امام السؤال عن جاهزية القوات العراقية.

ورغم ان القاعدة تستغل الفراغ السياسي جراء أزمة تشكيل الحكومة العراقية فان القلق ما زال يساور العراقيين حول جاهزية قواتهم وقدرتها على سد فراغ ما بعد ٣٠ آب الجاري.

الإعلان عن انسحاب آخر لواء من القوات القتالية الاميركية عائدا إلى بلاده تزامن مع سيل من الأحكام والتوقعات والتقييمات التي تدور كلها حول جهوزية القوات العراقية لتولي المسؤولية الأمنية.

استطلاع .. وقلق

واظهر استطلاع للرأي نُشرت نتائجه أمس الأول أن غالبية العراقيين يعتقدون ان الوقت غير مناسب لانسحاب القوات القتالية الاميركية.

وقال نحو ٦٠٪ من المشاركين في الاستطلاع الذي أجراه مركز الشرق للبحوث ان الوقت غير مناسب لرحيل القوات الاميركية مقابل ٣٩,٥٪ رأوا ان الوقت مناسب. من جهة أخرى قال ٥١٪: ان الانسحاب ستكون له نتائج سلبية مقارنة مع ٢٥,٨٪ قالوا: انه خطوة ايجابية.

ومن المعروف ان الجيش العراقي يقوم حاليا بدور حاسم في المجال الأمني مع استمرار الجهود لبناء قدراته وتطبيع وضعه بحيث تكون مسؤوليته الأولى والأساسية الدفاع عن حدود الوطن ضد الأخطار الخارجية مثله مثل جيوش العالم الأخرى.

وفي هذا الشأن أوضح الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا ان الخطة المرسومة هي تسليم المهمات الأمنية التي يتولاها الجيش حاليا الى قوات وزارة الداخلية بعد تقييم الوضع الأمني في كل منطقة، ونوه بتسليم مناطق إلى قوات وزارة الداخلية لكنه أضاف ان من السابق لأوانه تسليم مناطق أخرى. (أذاعة العراق الحر)

وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاسناد احمد الخفاجي أعاد التذكير بأن القوات الاميركية انسحبت من المدن والقرى منذ نهاية حزيران عام ٢٠٠٩ وان القوات العراقية أخذت على عاتقها مهمة حفظ الأمن طيلة هذه الفترة.

ووصف الخفاجي عملية تسليم المسؤولية الأمنية الى قوات وزارة الداخلية بأنها إعادة تقدير وتقييم وصولا الى نقل ملف الأمن الداخلي الى وزارة الداخلية وعودة الجيش إلى مسؤولياته الأصلية.

خبراء عسكريون شددوا على ضرورة تحديد المسؤوليات وانهاء التداخل بين الأجهزة المختلفة واعادة الجيش الى الوظيفة التي تُنشأ الجيوش من اجلها.

وتبدت جسامة المسؤولية التي تنهض بها القوات العراقية لتحقيق الأمن امس الاول في استشهاد واصابة عشرات الأشخاص بينهم العديد من عناصر الشرطة في مناطق متفرقة من العراق.

الجاهزية والتسليح

وتثار أسئلة حول مدى جاهزية القوات المسلّحة العراقية لتسلّم الملف الأمني في البلاد في ظل حاجة الجيش إلى الأسلحة الثقيلة والأسلحة الجوية.

وقالت تقارير صحفية أن تحركات الحكومة بدأت منذ فترة لتوفير السلاح الثقيل.

ونقل تقرير لموقع نقاش عن مصادر مطلعة تأكيدها أن البحث مع الأمريكيين يتضمن "صفقات لشراء مدرعات ودبابات روسية الصنع وطائرات سمتية فرنسية وروسية وزوارق خدمة حربية ايطالية، فضلا عن سربين من طائرات أف ١٦ وسرب من طائرات أف ١٨ وكل تلك العقود ستجري بعد موافقة الطرف الأمريكي".

وزار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واشنطن في ٢٠٠٩ لحضور مؤتمر موسع لجذب الاستثمارات الاقتصادية، والتقى على هامشه الرئيس الامريكي باراك اوباما وعدد من أركان إدارته.

نواب عراقيون يرون أن "العراق سوف يستكمل تجهيز قواته العام الجاري ٢٠١٠"، وذلك قبل الانسحاب الكامل للقوات الاميركية نهاية العام ذاته.

وقالوا ان "العراق سوف يستكمل استيراداته للسلاح من مناشئ عسكرية مختلفة، الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وصربيا، منتصف عام ٢٠١٠، ويستكمل جاهزية قواته للدفاع عن حدود البلد وضبط الأوضاع الداخلية ضد أي نوع من العمليات المسلحة".

وبحسب تقارير صحفية فان مشتريات الحكومة العراقية من السلاح منوطة بوكالة متخصصة بالمشتريات العسكرية تعمل تحت إشراف أميركي. وأن وزارتي الدفاع والداخلية "عليهما فقط تقديم قائمة بحاجتهما من الأسلحة والمعدات والتجهيزات إلى الهيئة المذكورة، وينتظرا الموافقة التي تأتي من واشنطن".

وتشير قائمة المشتريات الأخيرة التي قدمتها وزارة الدفاع العراقية إلى أن الجيش العراقي يسعى من خلال هيئة "أف أم أس" للحصول على ٣٦٠ مدرعة روسية من طراز "بي إم بي١" تعود إلى حقبة السبعينيات، و٣٥ مدرعة من طراز "كاسكافيل" برازيلية الصنع، كما يجري التخطيط لتزويده بـ٦١ ناقلة من طراز "أم تي إل بي" روسية الصنع، و٤٣٤ ناقلة روسية من طراز "بي تي إر ٨٠"، و ٦٠٠ عربة مصفحة بولندية طراز "دي زيك ٦٠"، و٤٤٠ عربة مصفحة طراز "بانجر" أميركية الصنع. (موقع نقاش)

وتعني هذه المعطيات أن الجيش العراقي، الذي كان يمتلك قبل ٣٣٠٠ مدرعة، سيمتلك ما مجموعه أكثر بقليل من ١٩٥٥ مدرّعة منها فقط بعد الانسحاب العسكري الأميركي الكامل من العراق نهاية عام ٢٠١٠.

وتعليقا على المعلومات المتوفرة، يرى خبراء عسكريون عراقيون ان عدد القوات العراقية (٣٠٠ ألف عنصر) لن يكون متناسبا مع عديد تجهيزاتها.

وقال الخبير العسكري العميد المتقاعد لطيف محمد العاني: إن تسليح الجيش العراقي الحالي "اشبه ما يكون بتسليح الميليشيات، ويعتمد بالدرجة الأولى على الأسلحة الخفيفة".

وأضاف العاني أن "الأسلحة العراقية الثقيلة التي بقيت بعد ٢٠٠٣ تم تفكيكها من قبل القوات الأميركية وبيعت كـ"سكراب" مع ان قسما منها كان سالما، لا سيما الدبابات والمدرعات التابعة للفيلق الخامس والأول والثاني في الرمادي وديالى والموصل وصلاح الدين، التي تسلمتها القوات الأميركية بعد سقوط بغداد، ومنها فرقة مدرعة للحرس الجمهوري مسلحة بدبابات "تي ٧٢" المتطورة".

ويبقى اللافت للنظر في خطة تسليح الجيش العراقي، حسب محللين عسكريين، غياب سلاحي المدفعية والصواريخ، فلا تشير قائمة المشتريات إلى نية الحصول على أنظمة للدفاع الجوي من مدافع وصواريخ مضادة للطائرات، بعدما كان الجيش العراقي يمتلك ١٥٠٠ بطارية مدفعية ميدان ثقيلة من مختلف العيارات، بالإضافة إلى ٢٥٠ راجمة صواريخ، وآلاف الصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات والسفن، ولم يبق له سوى ١١٣٣ مدفع هاون.

أمّا بناء قوة جوية مقاتلة فإنّه "سيستغرق سنوات"، حسبما صرّح به قائد القوات الجوية في القوات المتعدّدة الجنسيات روبرت ألاردیس الذي أشار إلى أن القوة الجوية العراقية "تضم حالياً نحو ١٢٠٠ رجل، ونحو ٥٠ طائرة متخصصة بالنقل والاستطلاع غير المسلح"، فيما كانت في أواخر ثمانينيات القرن الماضي سادس أكبر قوة جوية في العالم، مع امتلاكها أكثر من ألف طائرة.

وبحوزة القوة الجوية العراقية حالياً ١١ طائرة من نوع "سي ١٣٠"، ثمان منها تستخدم للتدريب، وثلاث طائرات من نوع "سيسنا" مجهزة بتقنية المراقبة الليلية، إضافة إلى ١٦ طائرة جديدة من نوع "هيوي ٢" ومروحيات تسلّمتها من الولايات المتحدة، ومتوقع أن تتسلم بغداد ٢٠ طائرة قريباً وطائرات مروحية روسية.

تدريبات في بسمايا

وبينما يجري القلق من الغد يخوض جنود عراقيون تدريباتهم المكثفة على سلاح الدبابة الاميركية الجديدة.

وتتواصل تدريبات الجيش العراقي على دبابات M1A1 الأميركية التي يتعامل معها الجيش العراقي حديثا بعد أن كان في السابق يعمل على دبابات من نوع مختلف.

ففي الثامن من شهر آب أكمل عددٌ من الجنود الذين يعملون على دبابات M1A1 الفصل السادس من برنامجهم التدريبي الرامي لتهيئتهم وتمكينهم من العمل بكفاءة واقتدار على هذا النوع من الدبابات. ففي هذا الفصل استخدمت الذخيرة الحيّة، والتي تدرّب فيها الجنود على التصويب وإطلاق النيران وكيفية التواصل مع بعضهم البعض ومع قياداتهم في الميدان.

والفصل السادس من برنامج التدريب على دبابات M1A1 الحديثة يتناول تدريبات حول العمليات التي تستخدم فيها هذه الدبابات سواء في الليل أو في النهار والتحرّك والثبات وأيضا المشاركة في العمليات الدفاعية والهجومية لأهداف متحرّكة أو أهداف تظهر بشكل مفاجئ. وهو أيضا يحاكي العمليات القتالية في الميدان، والتي تستخدم فيها الدبابات ومركبات نقل الجنود المدرّعة ومركبات المشاة والقوّات.

وخلال التدريبات استخدم الجنود العراقيون أنواعا متعددة من الأسلحة ومارسوا ما تعلموه من مهارات خلال تدريباتهم مع القوّات الأمريكية؛ حيث يشير إلى ذلك العريف ركن راندي كريستينسون المستشار الأقدم في البرنامج التدريبي لدبابات M1A1 في حديثه الذي قال فيه: "إنّ الفصل السادس من البرنامج التدريبي يجعل المتدربون يستخدمون كلّ ما تعلموه وتدربوا عليه لغاية الآن ويُظهروا مهاراتهم من خلاله".

كما تميّز هذا التدريب بأن أكدّ مدرّبوه على أن يعمل جميع المشاركين فيه بروح التعاون والوحدة، فكان مختلفا عن التدريب السابق والذي كان فيه شخص واحد يقوم بقيادة المشاركين في التدريب وتوجيههم.

تضمنت تدريبات الجيش العراقي استخداما واسعا لدبابات M1A1 الحديثة لتمكين الجنود من إتقان تشغيلها والاستفادة من تقنياتها المتطورة، ومن جانب آخر فقد أبدى ضباط في الجيش العراقي إعجابه بالمنهجية الغربية في التسلح. فقد قال حول ذلك الملازم وليد خالد محمد أحد ضباط الجيش العراقي الذين يعملون على دبابات M1A1: "العديد من المدرّبين من دول أخرى مثل المملكة السعودية العربية والكويت قالوا للمدرّبين العراقيين أنّ المنهجية الغربية سهلة التعلم. فهذه المنهجية في التدريب تضم تدريبات عملية أكثر من النظرية. إنها أفضل بكثير وأسرع في تعلمها وفهمها بكثير."

تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ المشاركين في هذه الدورة لم يقوموا بتدريبات عملية فقط، وإنما أيضا تواصلوا مع بقية الجنود المشاركين في تدريبات الفصل السادس من خلال برج المراقبة وقاموا بدور ضباط السلامة الذين يوجّهون الأهداف المتحركة في الميدان.

ويُشار إلى أنّ عشرين جنديا من الذين تخرّجوا من دورة تدريبية سابقة حول إعداد جنود الجيش العراقي على استعمال دبابات M1A1 تمّ اختيارهم استنادا على أدائهم المتميّز خلال الدورة، حيث قاموا بالمساعدة في تدريبات الفصل السادس في التدريب وأصبحوا متخصصين في عمليات الذخيرة الحيّة في تدريبات الميدان.

وذلك عندما تغادر القوّات الأمريكية العراق سيكونون هم المختصين في هذا النوع من التدريبات ويكون بإمكانهم إقامة البرامج التدريبية لوحدهم.

وفي الشأن ذاته أكد العريف ركن راندي قائلا: "إنهم ماهرون جدا في استخدام دبابات M1A1، يعرفون جميع تفاصيلها ويعرفون كيف يتعاملون معها." وذلك لأنّهم كانوا يعملون ولثمانية عشر شهرا مع فريق تقديم الاستشارات والدعم للجيش العراقي الأميركي وفريق مدربي دورة إعداد وتهيئة الجنود العراقيين على استخدام الدبابات والمدرّعات، والتي تخرّج منها حتى الآن ما يقارب ٥٠٠ جندي عراقي.

جدير بالذكر أنّ جنود الجيش العراقي كان يتمّ تدريبهم على تشغيل وقيادة دبابات M1A1 ليتمكنوا من القيام بذلك وبكل اقتدار وكفاءة في المستقبل القريب، في الوقت الذي وصلت فيه في الثاني عشر من شهر آب الجاري ١١ دبابة من أصل ١٤٠ دبابة من نوع M1A1 إلى مركز بسمايا للتدريب على العمليات القتالية، وذلك كجزء من الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة.

وحول تلك الدبابات ومستقبل أمن العراق معها يقول الملازم أوّل وليد خالد: "تلك الدبابات بالتأكيد سوف تحفظ الأمن والسلام في بلادنا؛ العديد من الإرهابيين خارج وداخل العراق، ولكن سيعلمون بأنّ العراق قد عاد إلى مركز القوة وأصبحت لديه ترسانة ضخمة من الدبابات والطائرات. لذا فإنهم سيفكرون جيدا قبل الإقدام على أيّ فعل أحمق."

ووفقا للعريف الركن راندي فإنّ دبابات M1A1 تتميز بتطورها وحداثتها الفائقة، وهي تشابه تلك التي يتدرّب عليها جنود الجيش العراقي واشترت أنظمتها حديثا.

فهذه الدبابات فيها معدات ومحركات أكثر تطورا وتضم نظاما لتنقية الهواء تلقائيا فضلا عن نظام متقدم وحديث لتشخيص الأعطال. ويضيف العريف ركن راندي قائلا: "سرعة دبابات M1A1 عالية، وكلما زادت سرعتها كلما كان السلاح الرئيس فيها أكثر استقرارا؛ وهذا ما يميّزها، وهذا هو أيضا ما يراه المتدرّبون. إنها دبابات متفوقة جدا في استخداماتها."

وأضاف واصفا التعامل الأول للجنود العراقيين مع الدبابات قائلا: "في اللحظة التي صعدوا بها وبدأوا باستكشاف مفاتيحها والضغط على أزرارها وهم يتفحصون مدفعها وقذائفها وجميع أنظمة التسليح فيها، بدأوا بالاهتمام أكثر حولها وأرادوا تولي تدريباتهم بأنفسهم".

ستعمل في العراق بعد اكتمال الانسحاب

الدفاع: الشركات الأمنية خاضعة للقانون ونستبعد قيامها بأدوار تخريبية

بغداد/ السومرية نيوز

استبعدت وزارة الدفاع العراقية أن يكون للشركات الأمنية التي ستعمل في العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية أي دور تخريبي، لأن عملها خاضع للقانون العراقي، مؤكدة أن ما يتحدث عنه الأميركان من تعويض قواتهم بعد انسحابهم، بشركات أمنية تضم سبعة آلاف منتسب، أمر سيخضع لقانون الدولة العراقية.

وكان النائب عن كتلة الأحرار بهاء الاعرجي، قد ذكر أن "الحديث عن انسحاب للجيش الأمريكي من العراق هو أمر غير واضح، ولا توجد بشأنه أي أدلة"، لافتا إلى أن "جلب الشركات الأمنية إلى الأراضي العراقية مجددا هي مجرد لعبة من القوات الأميركية لتمرير الكثير من القضايا، وهي عبارة عن مؤسسات استخبارية أو أمنية أميركية لتحقيق قضايا غير شرعية".

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري إن "كل شيء بعد توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والجانب الأميركي، وسحب قواته سيكون خاضعا للقانون العراقي، بدءاً من الشركات الأمنية وانتهاء بحركة القوات الأميركية الحالية التي لا يمكنها التحرك بدون إذن الحكومة العراقية المتمثلة برئيس لجنة العمليات العسكرية في وزارة الدفاع، الوزير عبد القادر العبيدي".

وأشار العسكري إلى أن "ما يتحدث عنه الأميركان من تعويض قواتهم بعد انسحابهم من العراق، بشركات أمنية تضم سبعة آلاف منتسب، أمر سيخضع لقانون الدولة العراقية، وبالتحديد لمسؤولية وزارة الداخلية، التي أعلنت سابقا أنها وضعت ضوابط وحدودا ضمن القانون العراقي على عمل هذه الشركات".

واستبعد المتحدث باسم وزارة الدفاع إمكانية وجود دور لهذه الشركات في حصول انقلابات أو اغتيالات، لأن "الولايات المتحدة الأميركية نزلت منذ البداية بثقلها، ولديها جيش وسفارة كبيرة في العراق، إضافة إلى فرضها حصاراً جوياً على العراق منذ عام ١٩٩١ حتى الآن، وهذه كلها وسائل للحصول على المعلومة، لذلك فهي لا تحتاج إلى هذه الشركات"، حسب قوله.

وتابع بقوله إن "هذه الشركات لا يمكن أن تسير مجددا في الشوارع وتقطع الطرق وتفتح النار، وكأنها هي من تملك الأرض، لأن عملها وتحركاتها ستتم بالتنسيق مع الحكومة العراقية، وضمن التحديدات التي فرضت عليها".

يذكر أن وزارة الداخلية العراقية كانت قد وضعت عدة ضوابط لعمل الشركات الأمنية نهاية عام ٢٠٠٩ تضمنت تحديد الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات، ومنع امتلاكها للمتفجرات، فضلا عن تحديد نطاق عملها داخل الأراضي العراقية، كما أكدت التعليمات على سحب رخصة الشركة ومطالبتها بمغادرة العراق خلال أسبوع إذا لم تلتزم بهذه الضوابط، وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل في توفير الحماية للسفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بقتل ١٤ عراقيا وإصابة ١٨ آخرين في ١٦ من أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة العراقية بغداد.

وكشف المتحدث باسم وزارة الدفاع أن "عدد هذه الشركات سيكون من واحدة إلى اثنين، مجددا تأكيده على أنها لن تحصل على موافقة من الحكومة العراقية، بدون دراسة قاعدة بياناتها ومعرفة من يعمل بها وأعدادهم وتسليحهم، ومدى تطابقها مع القوانين والأعراف والتقاليد العراقية".

وبدأت القوات الأميركية في العراق انسحابها بحلول نهاية شهر حزيران عام ٢٠٠٩ من جميع المدن العراقية وسلمت الملف الأمني فيها إلى الأجهزة الأمنية العراقية، بموجب اتفاقية صوفا الموقعة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨، وتنص بنود الاتفاقية على تسليم جميع القواعد العسكرية التابعة للجيش الأميركي وبعثة حلف الناتو وفق جدول زمني ينتهي بنهاية عام ٢٠١١ تقوم قبله القوات الأميركية بخفض قواتها إلى ٥٠ الف جندي في العراق نهاية شهر آب الحالي.

ويدار الملف الأمني في بغداد والمدن العراقية الأخرى بعد انسحاب الجيش الأميركي من قبل قيادات عمليات تسيطر على عمل الجيش والشرطة في تلك المحافظات، ويشرف عليها بشكل مباشر مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الاعرجي، وبموجب الدستور العراقي فان رئيس الوزراء يعد القائد العام للقوات المسلحة، فيما

الإعلام الأجنبي يغادر العراق مع مغادرة القوات الأميركية

بغداد/ اذاعة العراق الحر

يقول مراقبون إن عدداً من وسائل الاعلام الأجنبية بدأت مغادرة العراق بالترافق مع عملية انسحاب القوات الاميركية من البلاد.

ويؤكد الاعلامي كريم حلمي ان معظم وسائل الإعلام الأجنبية بشكل عام والأميركية بشكل خاص شرعت بتقليص كوادرها في العراق بشكل تدريجي، مشيراً الى ان بعض تلك الوسائل أغلقت مكاتبها بشكل نهائي.

ويقول الاعلامي والناشط في مجال الحريات الصحفية عماد الشرع ان الفرق بات واضحاً بين حضور وسائل الاعلام الأجنبية في ساحة الحدث المحلي في السنوات التي سبقت اعلان خطة الانسحاب الاميركي، وحضورها في هذه الايام، ولفت الى وجود انحسار واضح لذلك الحضور من ناحية طبيعة التغطية الإعلامية وأعداد المراسلين الاجانب في العراق.

وفيما يعزو عدد غير قليل من المراقبين ظاهرة انحسار وجود الإعلام الأجنبي في العراق الى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بكبريات المؤسسات العالمية، يقول عميد كلية الإعلام بجامعة بغداد الدكتور عبد السلام السامر: ان العراق فقد الصدارة في مجال الحدث العالمي، بسبب بروز افغانستان وباكستان وتصدرهما المراكز المتقدمة في التغطية الإعلامية.

غير ان السامر اشار الى ان للانسحاب الإعلامي الأجنبي انعكاسات ايجابية على وسائل الإعلام المحلية، لجهة تحول الأخيرة الى مصدر للسبق الصحفي الذي كان حكراً على الوكالات الأجنبية.